

Distr.: General
3 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩٤ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل

ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم

وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي رحبت فيه الجمعية بقرار دولة قطر استضافة مؤتمر دولي
للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،
أتشرف بأن أحيل إليكم طيه كمرفق لهذه الرسالة نص إعلان الدوحة الصادر في ٣٠ تشرين
الثاني/نوفمبر عن مؤتمر الدوحة العالمي للأسرة.

وسيكون من دواعي امتناني أن تفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة
من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) جمال ناصر البدر

القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

إعلان الدوحة

مقدمة

اجتمع ممثلو الحكومات وأعضاء المجتمع المدني في الدوحة، قطر، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في مؤتمر الدوحة الدولي للأسرة احتفالاً بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة.

وعُقد الاجتماع تحت رعاية سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

وجمعت الأعمال لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة آراء المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمجموعات الدينية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني.

ويشير المؤتمر إلى الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في كل من كوتونو، بنن؛ ومكسيكو سيتي، المكسيك؛ وستوكهولم، السويد؛ وجنيف، سويسرا؛ وكوالالمبور، ماليزيا؛ وأماكن أخرى؛ وأحاط المؤتمر علماً بالمقترحات والآراء التي عرضها كل المشاركين في المؤتمر.

الديباجة

إذ نعيد التأكيد على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، كما ورد في المادة ١٦ (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

وإذ نلاحظ أن العام ٢٠٠٤ يصادف الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة التي أعلنتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٤، وحيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة رحبت في قرارها ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بانعقاد المؤتمر الدولي للأسرة؛

وإقراراً منا بأن أهداف الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تشمل الجهود الرامية إلى تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على صياغة سياسات بشأن الأسرة وتنفيذها ورصدها؛ و (ب) حفز الجهود الرامية إلى التصدي للمشاكل التي تؤثر على حالة الأسرة وتتاثر بها؛ و (ج) إجراء استعراضات تحليلية على جميع المستويات وتقييم حالة الأسرة واحتياجاتها؛ و (د) تعزيز فعالية الجهود المبذولة على كل الأصعدة من أجل تنفيذ

برامج محددة تتعلق بالأسرة؛ و (هـ) تحسين التعاون بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المساندة للأسرة؛

وإذ نأخذ في اعتبارنا الاستنتاجات الأكاديمية والعلمية والاجتماعية التي جمعت لمؤتمر الدوحة الدولي للأسرة، والتي تؤكد في مجموعها أن الأسرة ليست هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع فحسب، بل هي أيضا العامل الأساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة؛

واعترافا منا بضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها الأسرة في إطار العولمة؛
وإذ ندرك ما يمثله تعزيز الأسرة من فرصة فريدة لمعالجة المشاكل المجتمعية بصورة شمولية؛

وإذ نكرر التأكيد على أن الأسر القوية المستقرة تساهم في صون ثقافة السلام وتعزيز الحوار بين الحضارات والجماعات العرقية المختلفة؛

وإذ نرحب بإعلان سمو الشبيخة موزة بنت ناصر المسند، حرم صاحب السمو أمير دولة قطر ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بدولة قطر، عن إنشاء معهد دولي للدراسات الأسرية.

نعيد في هذا المضمار تأكيد الالتزامات الدولية تجاه الأسرة ونهيب بجميع الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني على جميع المستويات أن تتخذ إجراءات في سبيل حماية الأسرة.

التأكيد مجددا على الالتزامات تجاه الأسرة

نعيد تأكيد الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه لتعزيز الأسرة وبخاصة ما يلي:

١ - نتعهد بالاعتراف بما تؤديه الأسرة من أدوار من حيث الدعم والتربية والتنشئة وتعزيز هذه الأدوار، مع إيلاء الاعتبار التام لتنوع القيم الثقافية والدينية والأخلاقية والاجتماعية في العالم؛

٢ - نؤكد على ضرورة الحفاظ على الكرامة المتأصلة في الإنسان وندرك بأن الطفل يحتاج، بسبب قصوره البدني والعقلي، إلى ضمانات وعناية خاصة سواء قبل مولده أو بعده. لذا فإن الأمومة والطفولة يجب أن تحظيا بالمساعدة والرعاية الخاصة. ولكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن؛

- ٣ - نجدد تأكيدنا على أن الأسرة هي الخلية الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية ومساعدة المجتمع والدولة على أوسع نطاق ممكن؛
- ٤ - نؤكد على ألا يرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضاه كاملاً لا إكراه فيه، ويكون للرجل والمرأة ابتداءً من بلوغ سن الزواج حق معترف به في الزواج وتأسيس الأسرة على أن يكون الزوج والزوجة شريكين متساويين؛
- ٥ - نؤكد كذلك على أن الأسرة تتولى المسؤولية الرئيسية في تنشئة الطفل وحمايته منذ طفولته الأولى حتى سن المراهقة. ومن أجل تحقيق نمو كامل لشخصية الطفل، ينبغي أن ينشأ الأطفال في بيئة أسرية تسودها السعادة والحب والتفاهم. وعلى كل مؤسسات المجتمع احترام ودعم الجهود التي يبذلها الآباء لتنشئة ورعاية الأطفال في بيئة أسرية. وللآباء الحق الأول في اختيار وتأمين نمط تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

نداء من أجل العمل

مرعاة لما ورد أعلاه من التزامات نهيب بجميع الحكومات والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني على جميع المستويات القيام بما يلي:

فيما يتعلق بالقيم الثقافية والدينية والاجتماعية

- ١ - وضع برامج لحفز وتشجيع الحوار بين الأمم والأديان والثقافات والحضارات بشأن المسائل المتعلقة بالحياة الأسرية، بما في ذلك التدابير الكفيلة بصون مؤسسة الزواج وحمايتها؛
- ٢ - إعادة تأكيد أهمية المعتقدات الدينية والأخلاقية في صون الاستقرار الأسري والتقدم الاجتماعي؛
- ٣ - تقييم وقياس مدى انسجام القانون والسياسات الدولية مع مبادئ وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية الأخرى المتعلقة بالأسرة؛

فيما يتعلق بكرامة الإنسان

- ٤ - إعادة تأكيد الالتزام بتوفير تعليم جيد للجميع، بما في ذلك تكافؤ فرص الاستفادة من التعليم؛
- ٥ - تقييم ومراجعة السياسات الحكومية لضمان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في الإنسان وحمايتها في كل مراحل الحياة؛

فيما يتعلق بالأسرة

- ٦ - وضع مؤشرات تقييم أثر كافة البرامج على استقرار الأسرة؛
- ٧ - تعزيز السياسات والبرامج التي من شأنها أن تمكن الأسر من كسر دائرة الفقر؛
- ٨ - تقييم ومراجعة السياسات السكانية الحكومية، ولا سيما في البلدان التي تسجل معدلات ولادة دون مستوى الإحلال؛
- ٩ - تشجيع الأسرة ودعمها من أجل توفير الرعاية للمسنين والمعاقين؛
- ١٠ - مساعدة الأسرة على مواجهة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وغيرها من الجوائح التي تشمل الملاريا والسل؛
- ١١ - اتخاذ تدابير فعالة لدعم الأسرة في أوقات السلم والحرب؛

فيما يتعلق بالزواج

- ١٢ - دعم مؤسسة الزواج وصورها وحمايتها؛
- ١٣ - اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز استقرار الزواج من خلال جملة من الوسائل منها تشجيع الشراكة الكاملة والمتساوية بين الزوجين في إطار علاقة زوجية ملتزمة ودائمة؛
- ١٤ - وضع سياسات وممارسات فعالة لإدانة ومعالجة العلاقات التعسفية في إطار الزواج والأسرة، وإنشاء مؤسسات عامة لمساعدة الرجال والنساء والأطفال والأسر في الأزمات؛

فيما يتعلق بالوالدين والأبناء

- ١٥ - تعزيز الجهود من أجل إتاحة فرص سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية متكافئة للنساء، وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من السياسات من أجل مساعدة الأمهات والآباء على أداء أدوارهم الأساسية؛
- ١٦ - تعزيز أداء الأسرة بإشراك الأمهات والآباء في تعليم أبنائهم؛
- ١٧ - إعادة تأكيد حق الوالدين في اختيار نوع التعليم الذي يرغبونه لأبنائهم؛
- ١٨ - إعادة تأكيد واحترام حرية الوالدين أو أولياء الأمور القانونيين، عند الاقتضاء، في اختيار المدارس، غير المدارس التي أنشأتها السلطات العامة التي تتواءم مع الحد الأدنى من المتطلبات التعليمية التي تضعها أو تقرها الدولة، وكفالة حصول أطفالهم على التعليم الديني والأخلاقي الذي يتوافق مع معتقداتهم.

نلتمس من البلد المضيف للمؤتمر، دولة قطر، إبلاغ الجمعية العامة للأمم المتحدة
بوقائع جلسات المؤتمر، بما في ذلك إعلان الدوحة، خاصة خلال الاحتفال بالذكرى العاشرة
للسنة الدولية للأسرة الذي سيقام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
